بين موقف الإمام أحمد من علماء اللفظية وموقف بعض المتأخرين من علماء القبورية

من الأمور المفيدة لدراسة المواقف العقدية القديمة للأئمة أن نجعلها مسطرة نحاكم إليها أحكام المتأخرين، وقبل الحديث عن موقف الإمام أحمد من ولاة العباسيين الذين قالوا بخلق القرآن ودعوا الناس إلى ذلك (وسيكون في البحث تنبيهات تظهر لأول مرة لكثير من الناس) أردت أن أتحدث عن أمر اللفظية، فقد جمع بعض الباحثين كلامًا لأحمد في تكفير أعيان بعض اللفظية أو من نُسبوا إلى اللفظ ليبين أن أحمد يحكم حتى على أعيان الجهمية غير الأقحاح فذكر تكفير الإمام للكرابيسي والشراك ونعيم بن حماد -على فرض صحة ذلك عنه- وهشام بن عمار.

فما كان من بعض المعترضين سوى أن خرج عن محل النزاع وبدأ يلزمه بتكفير (كل اللفظية) وأن الإمام أحمد ما دام قد قال إن اللفظية شر من الجهمية فهذا يلزم منه أن يكون حكمهم أشد من حكم الجهمية في أمر الأعيان.

ويقال له: على رسلك، فقد قال السلف في الجهمية أن مقالتهم شر من مقالة اليهود والنصارى ومع ذلك من لا يكفر الجهمية لم يكن كالذي لا يكفر اليهود والنصارى (ففيه روايتان وتفصيلات).

وكل من اللفظية والواقفة يوجد للإمام أحمد روايات تفصيلية فيهم يفرق فيها بين معين ومعين لاعتبارات وضوابط نصَّ عليها، بخلاف المخلوقي الذي عامة رواياته فيه شاملة، فلفظ شر وأشر قد يراد أن قولهم أغمض وأدق فيدخل فيه الناس مع تنصيصه على أن كلامهم أيضًا كفر.

ولو نظرنا في الضوابط التي وضعها أحمد فلن نستغرب من أحكامه على المشار إليهم:

قال الخلال في السنة: "2111/أ- وأخبرنا عبد الله بن أحمد، قال: سئل أبي وأنا أسمع عن اللفظية، فقال: من كان منهم جاهلا ليس بعالم فيسأل ويتعلم.

2111/ب- وسمعت أبي مرة أخرى وسئل عن اللفظية، فقال: من كان منهم يحسن الكلام بالقرآن فهو جهمي، وقال مرة أخرى: هم أشر من الجهمية، وقال مرة أخرى: هو الجهمية".

فنصَّ على أن اللفظي إذا كان يحسن الكلام فهو جهمي أو شر من الجهمي.

وقال ابن قدامة في المغني: "فإن أحمد قال في الرجل يزوج الجهمي: يفرق بينهما. وكذلك إذا زوج الواقفي، إذا كان يخاصم ويدعو، وإذا زوج أخته من هؤلاء اللفظية، وقد كتب الحديث، فهذا شر من جهمي، يفرق بينهما".

فنص هنا على أنه إذا كتب الحديث فهو شر من الجهمي، وعنه رواية صريحة يقول "كفار وما هم عندي بمسلمين".

وقال في الواقفة الأمر نفسه أن الرجل منهم إذا كتب الحديث أو كان من أصحاب الكلام فوقف في القرآن فهو جهمي، ونحو هذا التفصيل حاضر في عقيدة الرازيين.

فلو نظرت في هؤلاء الذين كُفِّروا لوجدت أن كلهم ينطبق عليهم أنهم كتبوا الحديث أو كانوا عارفين بالكلام، ويؤكد هذا المعنى أكثر قوله في نعيم بن حماد: "بلغني أن نعيما كان يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فإن كان قاله فلا غفر الله له في قبره".

ونعيم بريء، ولكن المقصود التنبيه، فأحمد ليس متأكدًا من أنه قال أو لم يقل فكيف نقول إنه قال ما قال فيه لأنه رأى أن الحجة قد قامت عليه بمناظرة غيره كما يظن بعض الناس أن الحجة محصورة بمثل هذه المسالك، بل واضح أن حكم أحمد مبني على أن هذا كتب الحديث وقال بهذه المقالة، ونعيم من أشد أعداء الجهمية وما شفع له هذا إن ثبت عنه ذلك -ولا يثبت والحمد لله-.

الآن إذا نظرنا إلى هذا الضابط الذي وضعه أحمد في الواقفي واللفظي (واللفظية خير من الأشعرية بلا خلاف) ونزَّلناه على بدعة هي أشد بكثير من بدعة اللفظية ألا وهي بدعة القبورية فقلنا إن القبوري إذا كتب الحديث أو له سبب في الفقه فعذره بعيد، ما المشكلة؟

وكذلك لو قلنا أيضًا بضوابط أكثر الحنابلة الذين لا يعذرون الداعية في البدع المكفرة، ومن علامات الدعوة عندهم المناظرة على القول (ومثله التصنيف في نصرته).

فإن قيل: ما داعي هذا الكلام؟

أقول: داعيه أننا نعاني من أزمة أخلاقية حادة عند المخالفين، فيأتون للعامي وينفِّرونه ويقولون (فلان يكفر السبكي أو يكفر العلماء) فيظن العامي أن هذا الشخص غالٍ يكفر العلماء لأنهم خدموا الكتاب والسنة وعليه فهو متعجل أو زنديق أو يكفرهم بما ليس مكفِّرًا أو يتوقف في إسلامهم وهم أعلام متَّفق عليهم فينفر العامي أو المبتدئ.

فلو جاء شخص لهذا العامي وقال له: هل تعلم أن السبكي الذي يتكلم عنه هذا المخالف كان يدعو إلى الاستغاثة بغير الله وهذا شرك أكبر عند جميع أهل السنة؟

وهل تعلم أنه كان داعية إلى هذه الضلالة مع دعوته لقول الأشعرية في الصفات وكان يشنع على الخصوم وكلامه يتردد بين تبديعهم وتكفيرهم؟

وهل تعلم أنه رد عليه علماء من أهل السنة في زمانه بردود متينة وبقي على قوله؟

وهل تعلم أن ابن عبد الهادي الذي قالوا لك إنه لم يكفره (بمعنى لم يصرح بتكفيره صراحةً وإلا فهو ما نصَّ على إسلامه صراحةً) وصفه بالانسلاخ من الدين وأنه عابد قبور وجوَّز عليه أن يكون معاندًا.

قال ابن عبد الهادي في الصارم: "الوجه الخامس: أن يقال لهذا المعترض وأشباهه من عباد القبور".

وقال في موطن آخر: "فتأمل هذا الموضع حق التأمل فإنه سر الفرق بين عباد القبور وأهل التوحيد".

وقال في موطن آخر وهو يتكلم عن السبكي: "فهو إما جاهل مفرط في الجهل، أو معاند صاحب هوى متبع لهواه، نعوذ الله من الخذلان".

قال العلامة سليمان بن سحمان: "فهذا الرجلُ المسمى الشهابَ الرمليَّ إن كان مِن المعروفين بالعلم -لأني لا أعرِف ما حالُه- فهو مِن جنْسِ السُّبْكِي وأضرابِه الغالينَ الذين يُصنِّفون في إباحة الشرك وجوازه زاعمين أن ذلك من تعظيم الرسول، وتعظيم الأنبياء والأولياء، وذلك لجهلهم، وعدم إدراكهم لحقائق الدين، ومدارك الأحكام، وليس لهم قدم صدق في العالمين، ولا كانوا من العلماء العاملين، فلا حجةَ في أقوالهم. {وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ} ثم لو كان الشهاب الرملي مِن أهل الفضل والعلم والعبادة وأكابرِ أهل الفقه والورع والزهادة لكان قد أخطأ فيما قاله وأراده، ودعا إلى عبادة غير الله، وهذا يوجِب كفرَه وارتدادَه".

الصواعق المرسلة 268/1

والذي لا يعلمه كثير من العوام الذين يقرأون تلك المنشورات أن النزاع الحقيقي ليس في الحكم على (كل) الجهمية أو (كل) القبورية، وإنما المشكلة في أناس يصرِّحون بأن هذه بدعة مكفرة وذلك شرك أكبر، ثم العالِم عندهم معذور بعلمه (بخلاف نص أحمد أعلاه) والجاهل معذور بجهله! ومن كفَّر معينًا وفقًا لأي ضابط من الضوابط المذكورة في كلام أهل العلم أو حتى توقَّف فيه نسبوه إلى الغلو!

بل رأيت أحدهم يكتب ردًّا على شخص يخالفه في مسألة العذر بالجهل فيورِد عليه السبكي وكأنه حالة متفق عليها! والسبكي إن كان جاهلًا فهو ضمن محل النزاع وهذه مصادرة على المطلوب، وإن كان عالمًا فهو خارج محل النزاع، فقد أكون أعذر بالجهل ولا أعذر من صنف في نصرة الشرك وهو منتسب للعلم ورد عليه أفذاذ وكشفوا شبهته وأصر على أذية المسلمين.

بل الذي لا يعلمه كثيرون أن هناك نزاعًا داخل السلفية المعاصرة في مسألة العذر بالجهل في موضوع الشرك الأكبر في توحيد الألوهية وقد صُنِّفت مصنفات من الطرفين.

قال الشيخ عادل الباشا في بحثه نقض إشكالية الإعذار بالجهل: "وبادئ ذي بدء.. فليس الخلاف مع الدكتور العميري في خصوص مسألة العذر بالجهل، فإني قد نقلت في غير موضع كلام أهل العلم –من يعذرون ومن لا يعذرون- أنها مسألة خلافية اجتهادية لا يشدد فيها النكير على المخالف، وبينت حدود ذلك في موضعه، والأمر فيها بين الخطأ والصواب، لا البدعة والسنة، أو الكفر والإيمان كما يذهب إليه كثير من الغلاة ومن سلك طريقهم".

فهنا من الباحثين كما ترى أمامك من يرى المسألة اجتهادية، ومعلوم أن من لا يقول بالعذر بالجهل سيحكم على دعاة الشرك بالمروق من الدين لأن حالهم أشد من حال

الجهال الذين لا يعذرهم، ولكن بعض الناس لما عجزوا عن تشييد أقوالهم في البحث العلمي الرصين لجأوا إلى الأساليب الإعلامية لمَّا شعروا بضعف حجتهم فصاروا يأتون إلى فروع القول المخالف ويضعونها للعامة بأسلوب إعلامي (فلان يكفر فلانًا)! وفلان من صفته كذا وكذا وينقل ما قيل فيه من المدح دون القدح، وهذه خصلة مذمومة تدل على بعدٍ عن طهارة القلب.

وقال الشيخ عادل الباشا في بحثه النقض: "فقد قال بالعذر بعض مشايخنا، وما أنكر عليهم، ولا اتُهم أحدهم بالغلو أو الإرجاء، فمسألة العذر بالجهل تحتمل الخلاف بحسب ما يورد كل طرف من أدلة، فليست إجماعية من أي طرف، بل كل طرف لديه جملة من أهل العلم يقولون بقوله، لا سيما المعاصرين، ولكن البعض يتخذ من المسألة سبيلًا يقرر من خلاله أصولًا مخالفة لمنهج السنة، فطرف إلى غلو، وطرف إلى تفريط، والدكتور العميري يمثل طرف التفريط، حيث أخطأ في سياق تقرر هذه المسألة في مفهوم الإيمان والكفر، والتلازم بين الظاهر والباطن، ونسب إلى السلف أقولًا منكرة، ووصل به الأمر إلى تقريرات لم يقررها الجهم بن صفوان، وهدم قواعد مقررة، كالحكم بالظاهر، وإمكانية العلم، وتقسيم مسائل الدين إلى معلومة من الدين بالضرورة، وإلى غير معلومة بالضرورة، وإلى ظاهرة وخفية، كل ذلك بشبهات واجتراءات لم يُسبق إليها، وقد بينت جلَّ هذه الأخطاء في هذا المختصر.. والله الهادي".

وقال الباشا في بحثه المشار إليه: "الأمر الأول: (.. تحرير مقالات العلماء وضبط آرائهم عن طريق جمع متفرقها وفهمها مع استحضار المعرفية والشرعية) ا.هـ

فهو لم يلتزم بذلك، ولم يحرر أيًا من أقوال من ذكرهم؟!

ولنتأمل تحريره لمذهب ابن تيمية رحمه الله: ففي موضع تحرير مذهبه كان المفروض أن يجمع أقواله المتعارضة أو المشتبه ويضعها في سياق واحد، ويرد على ما يشتبه منها، مما يحتج به مخالفوه، ولكنه اقتصر فقط على نقل ما يؤيد مذهبه من تلك الأقوال، دون أن ينقل ولو نقلًا واحدًا مما يحتج به المخالف!

فمن مجموع (198) نقل عن ابن تيمية أوردها في كتابه -نقلًا وعزوًا- لم يذكر في هذا الموضع – موضع التحرير للمذهب – سوى (17) نقلاً فقط، وهذه السبعة عشر جميعها مما يعضد رؤيته في الإعذار بالجهل! وبغض النظر عن إفادتها للعذر من عدمه.. فهل يصح أن يسمى صنيع الباحث تحريرًا؟!

وهذا السلوك قد انتهجه مع جميع من ذكر من العلماء، فهل أضاف الباحث إلى المسألة جديدًا؟!".

ولا زال الدكتور العميري على هذا السلوك في أبحاثه المتأخرة يهمل دائمًا أقوى حجج خصومه وإن نقل شيئًا من حججهم ينقله مختزلًا مبتترًا دون ذكر لفظه وسياقه، ولو ذكر لفظه لتفطن القارئ لقوة مأخذ خصمه، كما في أثر نعيم بن حماد، وهناك أثر هشام بن عمار وآثار ترك الصلاة خلف الجهمية مع التعليل بكفرهم.

وتكلم بتفصيل بنقد الدكتور المشار إليه.

وقال الشيخ عادل الباشا: " – "كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا"

من أخطر المواضع في الكتاب، هو ما أورده الباحث في صفحة 111 من كتابه، حيث عدا على أظهر أدلة القائلين بالعذر بالجهل فطعن في دلالتها، وزعم أنها لا صلة لها بالعذر بالجهل، وأنها لا تدل على المعنى التام للعذر، بل اتهم أئمة وعلماء بعدم الدقة في استدلالهم بهذه النصوص، مع أنه يحتج بهم ويضمهم إلى صفه وهم يحتجون بهذه النصوص بل هي أساس قولهم، فتأمل التناقض نقض أدلتهم واحتج بهم!

فهذا الموضع هو أظهر دليل على اضطراب الباحث وعدم تحقيقه لهذه المسألة، إذ أن ما اعترض عليه من أدلة، هو من جنس ما استدل هو به! بل ما نقضه أقوى منه!"

وهذا يشبه صنيعه حيث احتج بـ(أكثر الحنابلة) الذين يخالفون شيخ الإسلام واحتج بحجج لا تجري على أصولهم، مثل حجج تفيد حتى عدم تكفير الداعية، فإن شاء تكثَّر بهم وأظهر خلافهم شذوذًا وإن شاء رد عليهم.

ثم هو سلم لخصومه بأن بدعة الأشاعرة مكفرة وأن السلف لمَّا كفَّروا الجهمية لم يريدوا تكفير كل أعيانهم ومع ذلك أطلقوا في حقهم عبارات شديدة من ترك الصلاة خلفهم وتوريثهم ومناكحتهم وتكفير من لا يكفرهم! وأطلقوا في حقهم التكفير في مواطن عديدة، وهو بهذه الطريقة قرَّب الناس لقول خصومه أكثر من إبعادهم عنهم.

فكثير من الناس كان يحسب أن الخلاف سنة وبدعة فحسب فإذا ثبت أنه كفر وإسلام وأن أكثر الحنابلة كفروا داعية البدعة المكفرة فإن كثيرًا من مشاهير القوم سيقعون تحت المقصلة لانطباق ضابط الدعوة إلى البدعة المكفرة عليهم خصوصًا من كانوا يكفرون أهل السنة أو يناظرونهم! (وقد كفر عبد الغني المقدسي من ناظروه وهذا تطبيق عملي لقولهم).

وقال عادل الباشا في بحثه المشار إليه: "طريقة عجيبة!!

وللباحث طريقة عجيبة في تحرير المسائل وإيراد النقولات، وهو ألا يذكر قول المخالف على وجهه الصحيح، ولا يورد النقولات الصريحة المؤيدة له، وإنما يغيبها في بطون البحث أو يشير إليها في غير موضع التحرير، ليوهم القارئ أن ليس في المسألة إلا ما ورد! حتى إذا حوجج أنه لم يذكر النقول التي تخالف ما قرره قال: بل ذكرته في صفحة كذا وكذا (في غياهب الجب)، وهذا ما فعله حين حرر مذاهب ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب وابن حزم وابن عثيمين!

وهو نفس صنيعه في مسألة التحسين والتقبيح!".

وهذه الطريقة العجيبة لا زالت ملازمةً له في كل ما يزعم أنه تحرير ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وهذه الملاحظات على السلوك العلمي للدكتور العميري لم ينفرد بملاحظتها الشيخ عادل الباشا.

بل أصدرت الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء تحذيرًا من كتابه إشكالية العذر بالجهل ولاحظوا ملاحظات مقاربة على سلوكه العلمي فقالوا:

2- لم يدرك الباحث معنى كلام بعض أهل العلم الذي يورده وحمل كلامهم ما لا يحتمله مع عدم استيعابه لأقوال العالم الواحد، وربما ضرب بعض كلامه ببعض وقد يعمد إلى الكلام العام المجمل ويدع الخاص المفصل.

أقول أنا عبد الله: هذا حاله في بحثه الأخير والله المستعان.

ومما قالوه:

4- عدم التصور الصحيح لبعض القضايا العلمية المتعلقة بالبحث.

أقول أنا عبد الله: وهذا حاضر في بحثنا، فلم يتصور معنى الحجة في إيراد كلام أحمد في علماء اللفظية وأنه يشمل علماء الجهمية من باب أولى ولا القيود التي وضعها أحمد للإعذار في مسائل خفية والتي تدل على أن المسائل الجلية لها قرائن تزيدها جلاءً.

ومما قالوه:

5- تكلف الباحث في الاستدلال لما يراه واستدلاله بالنصوص المشكلة والمتشابهة.

وهذا حاضر في بحثنا إذ يستدل بصلاة الإمام أحمد ودمه ينزف خلف جهمي ويترك نصوصه الواضحة في النهي عن الصلاة خلف الجهمية والأمر بالإعادة وتعليل ذلك بكفرهم.

وأيضًا في أمر الجمعة وأمر الميراث، يترك كلامه الواضح ويستدل بتورعه عن إفتاء ورثة الجهمي بأخذ ميراثه أو تركه (وأحمد أصلًا يتورع في مسألة ميراث المرتد هل يكون فيئًا أو لورثته من المسلمين).

وذكروا جرأته على أئمة الدعوة النجدية واللجنة الدائمة.

نعم!

ما أخفوه عنك أن مذهبي في فاعل الشرك الأكبر والذي بنيت عليه حكمي على بعض مشاهير دعاة القبورية هو مذهب عامة أئمة الدعوة النجدية واللجنة الدائمة**!** بل الدكتور رد على الطبري ونسبه إلى مخالفة الصواب في المسألة.

وقد كتب أحمد السيد مقالًا ينصح فيه الشباب الذين غلوا في مسألة العذر بالجهل حتى صاروا يضللون من يعذر بل يكفرونه.

فنقل في بداية بحثه قول الشيخ علي الخضير: "الجهل هل هو عذر في الشرك الأكبر أم ليس بعذر؟

وهذه مسألة من أشد المسائل وهي مسألة عويصة وهي من أصعب المسائل في التوحيد وهذه المسألة كثر فيها الخلاف وفيها التباس كثير".

واكتفى بهذا القدر ليبين أنها ليست بابًا للتشنيع وترك بقية كلام الشيخ علي الذي يقول فيه: "القول الثاني: أن الجهل ليس بعذر في باب الشرك الأكبر وهذا الذي عليه القدماء قبل حدوث الخلاف".

فلو فرضنا أن شخصًا اقتنع بكلام علي الخضير أو اقتنع بقوة الخلاف فصار يتوقف ولم يقطع بإسلام الواقعين في الشرك ويشدد في علمائهم فما وجه التثريب عليه؟

ولماذا دائمًا حين يوجد طرفان يشتد أحدهما على الآخر في مسألة ليست محل تشنيع بحسب أصول كثيرين تجد عددًا منهم يشنع على أحد طرفي النزاع دون الآخر مع أن الجميع عندهم تشديد؟

وتجدهم يلقِّنون العامي: "هذا ما ترك أحدًا، هذا تكلم في كل الناس" ثم تجدهم يقصدون بهؤلاء أناسًا وقعوا في الشرك الأكبر أو أناسًا وقعوا في مقالات مكفرة والحمد لله يقابلهم من أهل السنة بل ومن أهل البدعة المسلمين الشيء الكثير.

فهذا الذي يظن أنك إذا ذممت أهل الشرك وأهل التعطيل ما تركت أحدًا فهذا الذي يقول: هلك الناس.

ويذكر بعضهم عني أنني قلت عن محمد بن الحسن الشيباني إنه كان جهميًّا كذابًا.

ثم بعد ذلك يقول للناس: انظروا إلى أدبه مع العلماء، هذا الشيباني الذي أثنى عليه الشافعي وأبو عبيد القاسم بن سلام.

ويُخفِي عن الناس أن ما قلته عنه ليس من كلامي بل هو كلام تلميذه وأخص أهل الحديث به يحيى بن معين!

قال الخطيب البغدادي في تاريخه: "أخبرنا العتيقي، قال: حدثنا تمام بن محمد بن عبد الله الرازي بدمشق، قال: أخبرنا أبو الميمون عبد الرحمن بن عبد الله البجلي، قال: سمعت نصر بن محمد البغدادي، يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول: كان محمد بن الحسن كذابا وكان جهميا، وكان أبو حنيفة جهميا ولم يكن كذابا".

وصحح هذه الرواية المعلمي في التنكيل.

وقال البخاري صاحب الصحيح في كتابه خلق أفعال العباد: "وحذر يزيد بن هارون، عن الجهمية وقال: "من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي، ومحمد الشيباني جهمي"".

وقال أبو زرعة في سؤالات البرذعي كلمة نحوها وتكلم غيرهم بنحو هذا المعنى، فما جئت بشيء من عندي، ولو فرضنا رجوعه فهبْ أنه خفي عليَّ كما خفي على يحيى بن معين وأبو زرعة والبخاري والساجي وغيرهم فكان ماذا؟

وأما التكذيب فمشهور مستفيض عن يحيى بن معين، وقال الدارقطني أن أحمد ابن حنبل قال نحو هذه العبارة.

وقال ابن حزم في المحلى: "وروينا من طريق أبي عبيد أنه ناظر في هذه المسألة محمد بن الحسن فلم يجد عنده أكثر من أن قال: هذا من حديث أبي هريرة.

قال عليّ -يعني ابن حزم-: نعم، هو والله من حديث أبي هريرة البر الصادق لا من حديث مثل محمد بن الحسن الذي قيل لعبد الله بن المبارك: من أفقه؟ أبو يوسف أو محمد بن الحسن؟ فقال: قل: أيهما أكذب".

وهذا الأثر روي عن ابن المبارك ولكنني آثرت أن أذكره عن ابن حزم لشدة اعتدادهم بالمتأخرين، فابن المبارك العابد الزاهد يطلِق فيه نحوًا مما أطلق أحمد وابن معين ثم يأتي بعضهم ويذكر الأمر للناس وكأنني أنا من بدأه وهذا أسلوب دنيء.

ولو سألته أين أثنى عليه أبو عبيد القاسم بن سلام؟

فسيأتيك بهذا الأثر: قال الخطيب البغدادي في تاريخه: "أخبرنا علي بن أبي علي، قال: أخبرنا طلحة بن محمد، قال: حدثني مكرم بن أحمد، قال: أخبرنا أحمد بن عطية، قال: سمعت أبا عبيد يقول: ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن".

أقول: وأحمد بن عطية هو أحمد بن محمد بن المغلس، كذاب مشهور بوضعه الأخبار في فضائل أبي حنيفة وأصحابه، وكنت قد وعظت هذا الباحث ونهيته عن نقل رواياته لمّا نقل عنه رواية مكذوبة عن يحيى بن معين في إمام أهل الرأي.

والناقل عن الكذاب قد يغفل ولكن إذا نُبِّه وأصرَّ فهو كذاب مثله، علمًا أن القوم أكثروا من الكذب عليَّ حتى زعم زاعمهم أنني أنفِّر من كتب شيخ الإسلام.

ولو سرت على طريقتهم في الإحصاء حيث يضعون كلمة في محرك البحث في قناتي ومن خلالها يعرفون مركزية القضية عندي، فلو وضعت اسم الشيخ في محرك البحث في قناتي وقارنت النقولات عنه بالنقولات في عامة قنواتهم لرجحت كفة قناتي نسبة وتناسبًا.

وعلى ذكر الكذب والكذابين، ينقلون عن شخص أتعب نفسه في الدفاع عن إمام أهل الرأي والهجوم عليَّ حتى صار ذلك هو معظم مادته المنشورة على الشابكة مطلقًا.

ولا أحصي ما كذب عليَّ فقد زعم أنني أكفر كل اللفظية وأنني كذبت يعقوب بن شيبة وكفرت الحسن الحلواني (كما افترى غيره عليّ أنني أكفر العاذر) وأنني مخابرات وأنني لا أبدع المرجئة إلا إمام أهل الرأي! وأن أبا حاتم وأبا زرعة وابن مندة لفظية يلزمني أن أكفرهم (مع أنه لو ثبت عنهم القول بأن لفظي بالقرآن غير مخلوق فهذا غير مكفر)، وجاء لراوٍ يزعم عامة المحققين أنه لا ترجمة له فغيَّر اسمه الثلاثي، فالراوي اسمه محمد بن أحمد بن عصام فجعله أحمد بن محمد بن عاصم، وجاء بترجمة الذي اسمه أحمد بن محمد بن عاصم وزعم أنه هو! وكذب

على محققي تفسير الثعلبي فزعم أنهم أخطئوا في تعيين الراوي وجعلوه شخصًا عاش بعده بمئات السنين مع أنهم نصوا على أنه ليس هو، وقال عن حماد بن سلمة أنه يسب أبا حنيفة بالأعضاء التناسلية.

وزعم أنني على مذهب الأشاعرة في القرآن فقط لأنني أصحِّح خبر بيت العزة وأقول بتوجيه ابن تيمية فيه!

وجاء لراوٍ بالكاد يُعرَف حاله حتى قال المعلمي والسندي أنهما ما وجدا له توثيقًا، وكذا قال محقق جامع بيان العلم وفضله ومحقق الطيوريات، ثم زعم أن هذا الرجل حافظ كبير وله كلام في الجرح والتعديل!!

ومخازٍ أخرى كثيرة تكلمت عن عدد منها في صوتياتٍ في القناة الأخرى، وهو ينكر أثر مجاهد ويتهم القائلين به بالعجلة ثم تجد من يؤمن بأثر مجاهد ينشر ردوده مع كل ما فيها من الإشكاليات الأخلاقية فضلًا عن العلمية، ولكن الطيور على أشكالها تقع، وكذلك في مسألة السيف من شرح الواسطية منهم من ذكر أن القول بالسيف من أقوال الخوارج ونسبه لإمام أهل الرأي وهذا الشخص المحال عليه يصحح هذا المذهب عنه ويقول إنه ليس قادحًا فيه!

فهذا يذكرني بقول عادل الباشا معلقًا على بعض سلوكيات العميري: "فاستدل بإعذاره في الاستهزاء على إعذاره في الشرك قياسًا، مع أن الباحث نفسه يفرق بين كفر الساب وكفر المشرك، ومع أن ابن حزم يمنع القياس أصلًا.... ولكنها الضرورات!".
